

فعالية السياسة الاقتصادية: بين تحديات الإعداد وإشكالية التوجيه _دراسة حالة الجزائر 2001-2012_

أ. بودخدخ كريم*

الملخص:

يحتل موضوع السياسة الاقتصادية حيزا كبيرا في اهتمامات الاقتصاديين ورجال السياسة والإعلام باعتبارها الإطار الذي يحدد طبيعة توجه الدولة في سبيل تحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث يواجه صناع قرار السياسة الاقتصادية في سبيل إعداد سياسة اقتصادية فعالة الكثير من التحديات التي تحدد إلى حد كبير فشلها أو نجاحها في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف اقتصادية، كما أن هذه التحديات تضاف إليها إشكالية كيفية توجيه السياسة الاقتصادية إما لتحفيز الطلب الكلي أو لتطوير جانب العرض الكلي. وفي هذا الصدد اختارت الجزائر منذ سنة 2001 اتباع سياسة تركز أساسا على دعم الطلب الكلي كان لها الأثر الإيجابي على النشاط الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة لتطبيقها، لكنها لم تبرز أية بوادر على التأسيس للإزدهار الاقتصادي كون مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكثر من كونها مشكلة نقص في جانب الطلب.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، الإزدهار الاقتصادي، التحديات، جانب الطلب، جانب العرض.

Abstract:

The subject of economic policy occupies wide interest of economists, politicians and also in the media, because it reflects the main framework that determines the kind of a given state policy in carrying on economic objectives. In this way, economic policy makers

*باحث في السياسة الاقتصادية وأستاذ مساعد "أ" بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل. البريد الإلكتروني: boud-karim@hotmail.fr

face many challenges in the process of economic policy making that affect the effectiveness of the policy, which is related also to the way that economic policy is directed, either to stimulate aggregate demand or to develop aggregate supply. Algeria choosed to implement a demand-side economic policy since 2001 which affected the economic activity positively in a comparison to the previous decade, but it didn't lead to a long run of economic prosperity because the main problem of the Algerian economy is the weakness of the supply-side rather the decrease in the demand-side.

Keywords: economic policy, prosperity, challenges, demand-side, supply-side.

مقدمة:

يمكن القول أن البداية الفعلية للاهتمام بموضوع السياسة الاقتصادية كوحدة متكاملة وجامعة لجملة من السياسات المختلفة، كانت مع ظهور علم الاقتصاد الكلي بعد أبحاث الإقتصادي "جون ماينارد كينز" الذي أبرز أهمية دراسة مختلف الجوانب الاقتصادية على المستوى الكلي، ومن ثم فقد تبين كيف أن الإدراك الفعلي لآلية سير النشاط الاقتصادي يتطلب دراسة جملة السياسات الجزئية تحت إطار موحد وجامع لها، يتم من خلاله إبراز مختلف الأهداف والمبادئ التي تمكن من التنسيق بينها ومن ثم ضمان فعاليتها في تحسين الأداء الاقتصادي، وهذا الإطار يبرز في شكل ما يسمى بـ"السياسة الاقتصادية".

ويعتبر الإزدهار الاقتصادي بما يشمله من جوانب عديدة في متغيرات مختلفة كالإنتاج والاستثمار والإستهلاك من جهة، والعمالة والرفاهية والدخل من جهة أخرى الأساس الذي يستهدفه صناع قرار السياسة الاقتصادية في أية دولة، لكن ذلك لا يعتبر بالعملية السهلة والبسيطة باعتبار أن إعداد السياسة الاقتصادية يتميز بالعديد من التحديات التي يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية أخذها بعين الاعتبار ضمانا لتحقيق فعالية أكبر لها، كما أن الفكر الاقتصادي يشير إلى عدم وجود توجه محدد تستهدفه السياسة الاقتصادية لتحقيق ما تصبو إليه من أهداف، أيتحقق باستهداف التأثير على الطلب الكلي

أم باستهداف التأثير على العرض الكلي، وفي هذا الصدد اختارت الجزائر بعد أكثر من عشرية عانت فيها من تردي الوضع الإقتصادي والاجتماعي، تطبيق سياسة تركز على دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 في تبني صريح للنهج الكينزي من أجل تحقيق الانتعاش الإقتصادي وتطوير الإقتصاد الجزائري، وعلى هذا الأساس تبرز إشكالية الدراسة كما يلي:

فيما تتمثل تحديات إعداد وتوجيه السياسة الإقتصادية؟ وهل تعتبر سياسة جانب الطلب الكلي خيارا أمثلا للسياسة الإقتصادية في الجزائر؟

ولمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: أساسيات حول السياسة الإقتصادية

ثانياً: تحديات إعداد السياسة الإقتصادية وتأثيرها على تحقيق أهدافها

الإقتصادية

ثالثاً: اتجاهات السياسة الإقتصادية والجدل بين اقتصاديات الطلب

واقتصاديات العرض

رابعاً: فعالية السياسة الإقتصادية في الجزائر: بين الواقع وضرورة تعديل

المسار

أولاً: أساسيات حول السياسة الإقتصادية

لم يكن للسياسة الإقتصادية كوحدة متكاملة الكثير من الإهتمام في كتابات الإقتصاديين في بدايات الفكر الإقتصادي، حيث اقتصر الإهتمام على تناولها في شكل مفصل كالسياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية وغيرها من السياسات، ومن ثم فإن دراستها كانت في معزل عن تأثيرات بعضها البعض في مختلف الجوانب دون الإنتباه إلى ما بينها من تأثيرات وعلاقات متبادلة¹.

¹ سلوي علي سليمان، السياسة الإقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 65.

1. مفهوم السياسة الاقتصادية

يعتبر الاقتصادي الهولندي "يان تينبرغين" صاحب أولى الإسهامات الخاصة بنظرية السياسة الاقتصادية، حيث كان أول من تناول بالتحليل موضوع السياسة الاقتصادية وكيفية إعدادها والوصول إلى الاختيار الأمثل لها، إذ عرف "تينبرغين" السياسة الاقتصادية على أنها¹: "نظام قرارات يعكس العلاقة بين الأهداف التي تحدد إشباع ورضا صناع القرار والتي لا يتحكمون فيها بصفة مباشرة، والأدوات التي تتضمن متغيرات التحكم".

وتقوم السياسة الاقتصادية على إطار رئيسي ينعكس في جملة من الأدوات والأهداف تحدد طبيعة آلية عملها كما يلي:

1.1. الأدوات: هي عبارة عن المتغيرات التي تظهر في شكل وسائل تستخدم في استهداف المتغيرات الهدفية، حيث أنها تبرز كمتغيرات خارجية تخضع للتحكم والتأثير المباشر من طرف صناع قرار السياسة الاقتصادية²، وقد تكون إما أدوات اقتصادية كلية كعرض النقود والإنفاق العام، أو أدوات اقتصادية جزئية كمعدل الضريبة أو معدل الأجر الحقيقي.

يشير "ميلتون فريدمان" إلى أن أدوات السياسة الاقتصادية تتميز بعدم الإجماع والإختلاف حولها بين الاقتصاديين وصناع قرار السياسة الاقتصادية باعتبارها المتغير المجهول في آلية إعداد السياسة الاقتصادية، إذ يقول³: "هناك إجماع كبير حول الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية: عمالة مرتفعة، نمو مستدام و استقرار في الأسعار، وهناك إجماع أقل بأن هذه الأهداف متلائمة مع بعضها البعض أو بين من يراها غير متلائمة حول آلية الاختيار بينها، لكن

¹ Gérard Duthil, William Marois : « politiques économiques », edition ellipses, France, 1997, p 22.

² Christian Aubin et Jacques Leonard : « politiques économiques », librairie Vuibert, France, 2003, p 22.

³ Milton Fridman: « the role of monetary policy », The American Economic Review, Vol. 58, No. 1. (Mar., 1968), p1.

هنالك شبه عدم اجماع حول الدور الذي يمكن ويجب أن تلعبه مختلف أدوات السياسة الإقتصادية في تحقيق الأهداف العديدة".

فاختيار الأدوات المثلى لتحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية متعلق بالتحليل الدقيق لمختلف الاختلالات التي تحدث على مستوى الإقتصاد الكلي، وهو ما من شأنه التوصل إلى الفهم الصحيح للعلاقة بين الأدوات والأهداف بما يمكن من تحقيقها، حيث أنه وفي إطار الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي فإن الاختلالات بين المتغيرات الإقتصادية الكلية نسبية و ليست مطلقة أو نمطية، وذلك ما ينعكس على طبيعة أدوات السياسة الإقتصادية التي قد تكون ملائمة في اقتصاد دولة ما دون اقتصاد دولة أخرى، أو قد تكون ملائمة في فترة ما لعلاج مشكلة اقتصادية معينة دون أن تكون ملائمة لعلاج نفس المشكلة في فترة زمنية أخرى.

2.1. الأهداف: هي عبارة عن جملة المتغيرات الداخلية التي يسعى لتحقيقها من خلال السياسة الإقتصادية، حيث أنها تسمى بـ"المتغيرات الهدفية"، وهي المتغيرات التي تحدد مستوى رضا و إشباع صناع قرار السياسة الإقتصادية، حيث أنها تقسم في الغالب إلى ¹:

_ متغيرات هدفية نهائية: تمثل الأهداف الكبرى للسياسة الإقتصادية ك: معدل النمو، معدل البطالة ومعدل التضخم و وضعية ميزان المدفوعات.

_ متغيرات هدفية وسيطية: وتعتبر كقناة وسيطة لنقل الأثر الذي ينتج عن الأدوات إلى المتغيرات الهدفية النهائية، وذلك ك: سعر الفائدة و سعر الصرف، حيث أنها تبرز كمؤشرات يستند إليها صناع القرار في تقييم مدى إمكانية تحقق التأثير المرغوب فيه للأدوات على المتغيرات النهائية أم لا، ومن ثم توفر إمكانية تعديل المسار وتصحيح الخلل إن وجد قبل فقدان إمكانية ذلك في حال النظر فقط لحركة المتغيرات الهدفية النهائية.

¹ Christian Aubin et Jacques Leonard : op-cit, p23.

إن إعداد السياسة الاقتصادية يكون في شكل اختيار وتحديد الأدوات التي يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة في إطار ما يسمى بـ"الإطار المؤسسي والتنظيمي"، الذي يمس تنظيم السوق سواء: سوق السلع والخدمات، سوق العمل أو سوق رؤوس الأموال، كما يمس أيضا السياسة الاقتصادية في حد ذاتها سواء من خلال: آلية اتخاذ قرارات الميزانية، استقلالية البنك المركزي، طبيعة نظام الصرف أو غيرها من الجوانب المتعلقة بالسياسة الاقتصادية¹، إذ نجد مثلا أن العلاقة بين الإنفاق العام (الأداة) والنمو الاقتصادي (المتغير الهدي) في ظل نظام سعر الصرف المرن تختلف عن العلاقة القائمة في ظل نظام سعر الصرف الثابت، وهو ما يبين كيف أن الإطار التنظيمي و المؤسسي في الاقتصاد يلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية واتجاه العلاقة بين أدوات وأهداف السياسة الاقتصادية ومن ثم في طبيعة السياسة الاقتصادية المتخذة.

2. مبادئ السياسة الاقتصادية

إن طبيعة السياسة الاقتصادية باعتبارها إطارا متكاملا يربط بين جملة من المتغيرات أدوات كانت أو أهداف، يستدعي الأخذ بجملة من المعايير والمبادئ عند وضعها بغرض الوصول إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة تترتب عن تطبيقها في الواقع الاقتصادي.

1.2. "مبدأ تينبرغين": ينسب إلى الاقتصادي "يان تينبرغين" الذي أشار إلى ضرورة أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيقها².

¹ Agnès Bénassy-quéré et autres : « politique économique », édition de Boeck université, Belgique, 2004, p55.

² Gérard Duthil et William Marois : op-cit, pp 27,28.

وتجدر الإشارة إلى أن تساوي عدد الأدوات و الأهداف ليس بالشرط الضروري¹، حيث أن هناك أهدافا تتحقق ضمنا نتيجة تحقق أهداف أخرى، ومثال ذلك أن انخفاض معدل البطالة ونمو الناتج القومي يؤدي إلى تحسن المستوى التعليمي والصحي لأفراد المجتمع دونما حاجة لوضع سياسة معينة تستهدف تحسين المستوى التعليمي و الصحي في المجتمع.

2.2. "مبدأ مندل": ينسب إلى الإقتصادي "روبرت مندل" الذي أشار إلى أن صناع قرار السياسة الإقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الإقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات².

3.2. التناسق: إن اختيار أداة معينة لتحقيق مستوى مرغوب من هدف ما يجب أن يكون من خلال الأخذ بعين الاعتبار بقية الأدوات الموضوعة لتحقيق أهداف أخرى، إذ أن عدم التنسيق بين مختلف أدوات السياسة الإقتصادية قد ينجر عنه مشكل التعارض بين المستويات المرغوبة للأهداف الإقتصادية³، فالتنسيق بين مختلف الأدوات المختارة سواء من ناحية قيمتها أو نوعيتها يمكن من تجنب مشكل عدم الملائمة وبالتالي تفعيل قرارات السياسة الإقتصادية.

4.2. واقعية الأهداف: إن تحديد الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال جملة أدوات السياسة الإقتصادية يتطلب ضرورة أن يراعى فيها واقع الإقتصاد المعني من حيث ظروفه وموارده، حيث يقصد بالظروف العوامل والأجواء المحيطة بسير الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي نظرا للترابطات الموجودة بين مختلف اقتصاديات العالم في عصر العولمة، أما الموارد فإنها تحدد قدرات وإمكانات الإقتصاد على التطور والإزدهار، حيث أن ذلك يمكن من الحكم على

سلوي علي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص 78.¹

² Gérard Duthil et William Marois : op-cit, p 28.

سلوي علي سليمان: مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.³

مدى كفاءة أدوات السياسة الاقتصادية ومن ثم في تقييمها وفي طبيعة القرارات المستقبلية الخاصة بالسياسة الاقتصادية المتخذة بناء على ذلك.

ثانيا: تحديات إعداد السياسة الاقتصادية وتأثيرها على تحقيق أهدافها الاقتصادية

يواجه الاقتصاديون وصناع قرار السياسة الاقتصادية على حد سواء العديد من التحديات التي تعتبر من القضايا المثيرة للكثير من الجدل بين الاقتصاديين، خصوصا بعد ظهور نظرية التوقعات الرشيدة التي أكدت على أهمية توقعات الأعوان الاقتصاديين في التأثير على فعالية قرارات السياسة الاقتصادية المتخذة.

1. المفاضلة بين المتغيرات الهدفية

تتميز المتغيرات الهدفية خصوصا النهائية منها في الغالب بعدم الملائمة فيما بينها، والقصد من ذلك يعني استحالة تحقق القيم المستهدفة منها في آن واحد، وهذا يعني أنه في حال ما إذا كان عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف المرجوة _ وهذا هو الشائع في إدارة السياسة الاقتصادية _ فإن تحقق القيم المستهدفة لمتغير هدي نهائي معين لا تكون إلا بمقابل التضحية بالقيم المستهدفة من متغير هدي نهائي آخر وهذا ما يدفع بصناع القرار حسب الاقتصادي "كالدور" إلى ضرورة المفاضلة بين هذه المتغيرات لاستهدافها عن طريق أدوات السياسة الاقتصادية، حيث أن عملية المفاضلة تختلف من اقتصاد لآخر ومن فترة لأخرى تبعا للظروف المحيطة¹.

ويواجه صناع قرار السياسة الاقتصادية في إطار الحد من معدل التضخم مشكلة التسبب في آثار سلبية على كل من حجم الناتج ومعدلات البطالة، حيث أنه يتوجب عليهم قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الحد من معدل التضخم معرفة مقدار الانخفاض في حجم الناتج والارتفاع في معدلات البطالة

¹ Agnès Bénassy-quéré et al : op-cit, p 57.

التي تتسبب فيها عملية استهداف التضخم المرغوب فيه، ومن ثم تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق معدل التضخم المستهدف والتي سيتوزع خلالها الأثر السلبي على كل من حجم الناتج ومعدلات البطالة، بما يضمن عدم تحققها في فترة زمنية قصيرة يكون لها الأثر السلبي الحاد على مستويات المعيشة.

وفي هذا الصدد فإن الإقتصاديين وفي إطار العمل على تحديد تكلفة الحد من معدل التضخم، أوجدوا ما يسمى بـ"معامل التضحية" الذي حدد النسبة من حجم الناتج الحقيقي التي يضحي بها من أجل الحد من معدل التضخم بنقطة مئوية سنويا، ومن خلال قانون "أوكن" الذي يشير إلى أن الزيادة بنقطة مئوية سنوية في معدل البطالة يؤدي إلى الانخفاض بنقطتين مؤيتين في حجم الناتج الحقيقي، وكذا ما توصل إليه الباحثون من أن الحد من معدل التضخم بنقطة مئوية سنويا يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الحقيقي بـ 5 نقاط مئوية سنويا، فإنه يتوضح لنا أن الحد من معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الحقيقي بـ 5% وارتفاع معدل البطالة بـ 2,5%¹.

2. اللايقين وعدم التأكد في النشاط الإقتصادي

يشير العديد من الإقتصاديين إلى أن المخرجات الإقتصادية على درجة كبيرة من الحساسية اتجاه سلوك الأعوان الإقتصاديين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، حيث أن هذا السلوك يتعلق بشكل رئيسي بتوقعاتهم للأحداث والتطورات الإقتصادية في المستقبل، وهذا يدخل في إطار دراسة ما يسمى بـ"حالة اللايقين وعدم التأكد" في الحياة الإقتصادية، حيث ساهمت نظرية التوقعات الرشيدة في تعزيز أهمية دراسة هذه الظاهرة في النشاط الإقتصادي كونها تحدد بصفة مباشرة سلوك الأعوان الإقتصاديين ومن ثم لاتجاه النشاط الإقتصادي.

¹ Gregory Mankiw : «Macroéconomie», 3^{ème} édition, De Boeck édition, Belgique, 2003, p 436.

وتتميز توقعات الأعوان الإقتصاديّين بالمرونة الكافية التي تمكنها من التطابق للإستجابة للتغيرات الدائرة في المحيط الإقتصادي، وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير في سلوكهم المستقبلي في النشاط الإقتصادي ومن ثم في سلوك النظام الإقتصادي الذي يتميز بقلّة العلاقات الثابتة بين المتغيرات الإقتصادية في ظل الديناميكية التي يتميز بها النشاط الإقتصادي¹.

وقد شهد موضوع "اللايقين الإقتصادي" أهمية كبرى من طرف الباحثين الإقتصاديّين خصوصا بعد تزايد الإعتقاد بدوره الرئيسي في إحداث وتوجيه الدورات الإقتصادية في النشاط الإقتصادي، حيث يعتبر الإقتصادي "بن برنانكي" أول من أشار سنة 1983 إلى التأثيرات السلبية لحالة عدم التأكد الإقتصادي، إذ أشار إلى أن المؤسسات ونتيجة لعدم تأكدها من الوضع الإقتصادي في المستقبل فإنها تلجأ إلى إلغاء أو تأجيل العديد من مشاريعها الإستثمارية تجنباً لأية خسائر مستقبلية محتملة قد تنتج عن قرارات تتخذ حالياً وتثبت عدم صحتها في المستقبل².

وباعتبار أن "اللايقين الإقتصادي" يتعلق بتوقعات الأعوان الإقتصاديّين، فإنه يظهر بشكل جلي عند أية صدمات سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، لأنها تؤثر على توقعات الأعوان الإقتصاديّين المستقبلية سواء كان ذلك بخصوص طبيعة السياسة الإقتصادية واتجاهها أو بخصوص اتجاه المؤشرات الإقتصادية الكلية.

وعلى هذا الأساس فقد تزايد الإعتقاد لدى الإقتصاديّين أن تباطؤ تعافي الإقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 يعود إلى تزايد اللايقين وعدم التأكد بخصوص السياسة الإقتصادية، حيث أن الأعوان

¹ Mervyn King et al: « uncertainty in macroeconomic policy making», The Royal Society Conference on "Handling Uncertainty in Science", 22 March 2010, London, pp 6-10.

² Scott R.Baker et al: « measuring economic policy uncertainty», University of Chicago Booth School of Business, 2011, p 1.

الإقتصاديّين لا يملكون يقينا حول مستقبل معدلات الضرائب مستويات الإنفاق العام، مستويات معدلات الفائدة وطبيعة الإصلاحات المالية، وهي كلها عوامل تساهم في التأثير طبيعة واتجاه السياسة الإقتصادية ومن ثم على سلوك الأعوان الإقتصاديّين في المستقبل وبالتالي فإن ذلك الغموض يدفع بهم إلى خفض الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري كإجراء احترازي مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي.

بالتالي فإنه يتوضح لنا أن من أهم التحديات التي تواجه صناع قرار السياسة الإقتصادية هي قضية لايقين وعدم تأكد أعوان القطاع الخاص من طبيعة واتجاه السياسة الإقتصادية والتي تؤثر على توقعاتهم ومن ثم على سلوكهم في النشاط الإقتصادي، حيث أن ذلك يحد من فعالية السياسة الإقتصادية وقدرتها على تحقيق الأهداف الإقتصادية المرغوبة.

3. تقييد أو عدم تقييد السياسة الإقتصادية

يشير الفكر المالي الكينزي إلى أن السياسة الإقتصادية يجب أن تتميز بعدم التقييد الذي يوفر لها المرونة الكافية في ردة الفعل اتجاه التطورات الإقتصادية، حيث أن عدم تقييد صناع قرار السياسة الإقتصادية باتباع قواعد معينة في إقرار مختلف السياسات نقدية كانت أو مالية يتيح لهم الحرية الكاملة في دراسة وتقييم الوضع الإقتصادي السائد والذي على أساسه يتم اتخاذ أي اتجاه يجب أن تسلكه السياسة الإقتصادية¹، ومن ثم فإن ذلك يضيف عليها الفعالية والكفاءة في الأداء باعتبار أنها سياسة تتلائم والظروف التي طبقت في إطارها، ويجنب من اتصافها بالجمود في حال تقييدها وبالتالي التأثير سلبا على نجاحها في تحقيق الأهداف المرغوبة.

لكن هذا التوجه الكينزي يلقي انتقادا من طرف "النقدويين" و"الكلاسيك الجدد" الذين يرون أن السياسة الإقتصادية يجب أن تسير وفق قواعد وأسس

¹ Gregory Mankiw: op-cit, p 474.

معينة بما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث أن "ميلتون فريدمان" وباعتباره لا يولي للسياسة المالية أية فعالية في النشاط الاقتصادي، فإنه يرى أن السياسة النقدية وجب أن تسير وفق قواعد معينة منها أن يتم نمو العرض النقدي بنسبة ثابتة بما يمكن حسبه من التحكم في المستوى العام للأسعار مع عدم التأثير في حجم الناتج الذي يرى فريدمان أنه متغير حقيقي لا تؤثر فيه المتغيرات الإسمية، وقد ساند فريدمان في هذا التوجه "الكلاسيك الجدد" من خلال مساهمة "فين كيدلاند" و "إدوارد بريسكوت" الذين أكدا على أن عدم تقييد السياسة الاقتصادية وتركها في أيدي صناع القرار يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة حالة اللايقين وعدم التأكد بين الأعوان الاقتصاديين، بخلاف السياسة الاقتصادية التي تسير وفق قواعد ثابتة التي تساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وزيادة الثقة في أوساط المتعاملين الاقتصاديين¹.

حيث أن من أهم الأسباب التي تدفع إلى رفض فكرة عدم تقييد السياسة الاقتصادية نجد:

1.3. توجيه السياسة الاقتصادية لأغراض غير اقتصادية

إن ترك السياسة الاقتصادية في أيدي صناع القرار دون تقييدها بقواعد معينة يزيد من إمكانية توجيهها لخدمة أغراض أخرى تصب في خدمة مصالح صناع القرار وتدعم من موقفهم في السلطة وذلك على حساب تحقيق الغايات الاقتصادية التي وضعت لأجلها، وهذا في إطار ما يسمى بـ"الدورات التجارية الانتخابية" التي تعتبر الانتخابات سببا في نشوئها من جهة، وفيصلا بين دوراتها من جهة أخرى، حيث أم مرحلة ما بعد الانتخابات تتميز بالحد من الإنفاق العام تكون مختلفة عن مرحلة ما قبل الانتخابات التي تتميز بالتوسع في الإنفاق العام².

¹ Finn E. Kydland and Edward C. Prescott: «Rules rather discretion: the inconsistency of optimal plans», the journal of political economy, Vol 85, Issue 3, June 1977, pp 486,487.

² Gregory Mankiw: op-cit, p 463.

إذ يشير العديد من الإقتصاديين إلى أن امتلاك صناع قرار السياسة الإقتصادية وبالخصوص السياسة المالية للحرية في إدارتها يدفعهم إلى استعمالها عند اقتراب الإنتخابات كأداة من أجل تحسين صورتهم أمام أفراد المجتمع، وذلك بالتوسع في الإنفاق العام دون أية اعتبارات إقتصادية لذلك مما يتسبب في تبذير الموارد وغياب الكفاءة والفعالية في أداء السياسة المالية.

2.3. "عدم الإتساق الزمني" للسياسة الإقتصادية

أبرز كل من "فين كيدلاند" و "ادوارد بريسكوت" من خلال الإرتكاز على أهمية توقعات الأعوان الإقتصاديين، كيف أن عدم تقييد السياسة الإقتصادية يؤدي إلى بروز مشكل "عدم الإتساق الزمني" الذي يساهم في تميزها بعدم المصادقية وبالتالي التسبب في اختلال الإستقرار الإقتصادي، ويقصد بعدم الإتساق الزمني للسياسة الإقتصادية الوضعية التي تكون فيها السياسة المتخذة هي الأنسب في الفترة الحالية عند بنائها، لكنها لا تكون الأنسب في الفترة المستقبلية التي تبرز خلالها تأثيراتها المختلفة¹.

يبرز مشكل "عدم الإتساق الزمني" للسياسة الإقتصادية نتيجة عدم اعطاء صناع قرار السياسة الإقتصادية للأهمية الكبيرة لتوقعات الأعوان الإقتصاديين في النشاط الإقتصادي، حيث أنه إذا ما أعلن عن سياسة إقتصادية معينة تستهدف الحد من معدلات التضخم، فإن الأعوان الإقتصاديين وانطلاقا من ذلك يبنون توقعاتهم المستقبلية بخصوص المتغيرات الإقتصادية والتي على أساسها يكيّفون سلوكهم في النشاط الإقتصادي مستقبلا، إلا أنه ونظرا لعدم تقييد السياسة الإقتصادية فإن صناع القرار ونظرا لأسباب معينة يلجؤون لتغيير الهدف من السياسة الإقتصادية إلى الحد من معدل البطالة ومن ثم التراجع عن ما سبق و أعلن عن طبيعة السياسة الإقتصادية المطبقة، دون الأخذ بالحسبان أن الأعوان الإقتصاديين قد بنوا سلوكهم في النشاط الإقتصادي على أساس

¹ Finn E. Kydland and Edward C. Prescott: op-cit, p 474.

التوقعات المبنية على ما سبق وأن أعلن حول طبيعة السياسة الاقتصادية التي تستهدف معدل التضخم، بشكل يعزز من تزايد حالة اللائقين وعدم التأكد بخصوص السياسة الاقتصادية وبالتالي التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي¹.

ثالثا: اتجاهات السياسة الاقتصادية والجدل بين اقتصاديات

الطلب واقتصاديات العرض

يدور موضوع اتجاه السياسة الاقتصادية بالأخص على توجيهها إما نحو دعم الطلب الكلي من خلال ما يسمى بـ"سياسات جانب الطلب" والتي تقوم بالأساس على مبادئ الفكر الكينزي، أو توجيهها نحو تطوير العرض الكلي من خلال "سياسات جانب العرض" والتي تقوم بالأساس على مبادئ الفكر الكلاسيكي، حيث كان ولا يزال يحتل هذا الموضوع جانبا مهما من الجدل فيما يخص السياسة الاقتصادية بين ما يعرف بـ "اقتصادي جانب الطلب" و "اقتصادي جانب العرض".

1. سياسات جانب الطلب

تعرف بأنها السياسات التي تهدف إلى التأثير في أي من مكونات الطلب الكلي المتمثلة في: الطلب على الإستهلاك، الطلب على الإستثمار، الطلب الحكومي وطلب القطاع الخارجي، وذلك بقصد التأثير في حجم الناتج الكلي الحقيقي انطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض المساوي له" الذي أشار به "كينز" كأحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها فكره المالي، والذي أسس خصوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لبروز ما يعرف بـ "اقتصاديات جانب الطلب".

1.1. الفكر المالي الكينزي

ارتكز "كينز" في تحليله لآلية سير النشاط الاقتصادي على مبدأ "الطلب يخلق العرض المساوي له"، حيث أشار انطلاقا من ذلك إلى أن السبب الرئيسي

¹ Gregory Mankiw: op-cit, p 465.

في أزمة الكساد الكبير يعود لانخفاض الطلب الفعال المتمثل في كل من الطلب على الإستهلاك والطلب على الإستثمار والذي على أساسه تتم عملية الإنتاج من قبل المؤسسات، وعلى هذا الأساس فقد أوضح إلى أنه وللخروج من أزمة الكساد الكبير وفي ظل ما يعانيه القطاع الخاص سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات من عدم استقرار وعدم الثقة في الظروف الإقتصادية والوضعية المالية الصعبة، فإن تدخل الدولة عن طريق كل من السياسات المالية والنقدية التوسعية هو أمر ضروري للزيادة في الطلب الفعال ومن ثم تنشيط الحياة الإقتصادية ودعم التوازن الإقتصادي، خصوصا عن طريق سياسة التوسع في الإنفاق العام -الذي يعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي- والتي يعتبرها "كينز" السياسة المثلى سواء لارتفاع قيمة "المضاعف" مقارنة بالسياسة الضريبية أو لتجنب الإفراط في الإصدار النقدي كما هو الحال بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية¹.

2.1. آلية المضاعف

استند "كينز" في توضيح بيان أفكاره بخصوص أهمية دعم الطلب الكلي في تزايد حجم الناتج وازدهار النشاط الإقتصادي إلى ما يسمى بـ"المضاعف" والذي يشير إلى عدد مرات التغير في حجم الناتج الكلي عند

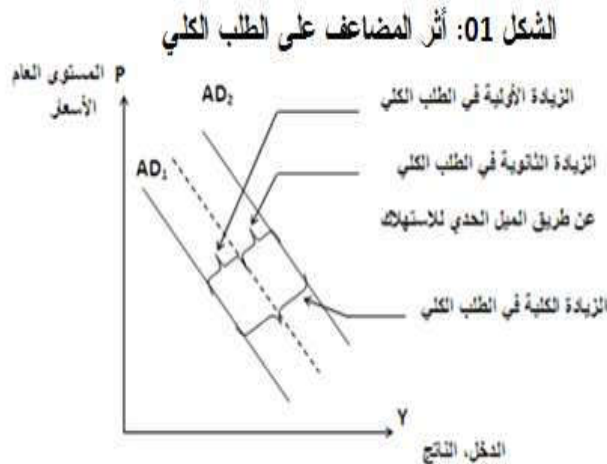
$$K = \frac{1}{1-b+m+bt} \quad \text{الطلب الكلي بوحدة واحدة، ويعبر عنه كما يلي:}^2$$

حيث يكون الإنفاق الإستهلاكي أساس آلية عمل المضاعف، إذ أن الزيادة الأولية في الطلب الكلي يتولد عنها دخل مباشر لطرف معين، هذا الدخل يتحول جزء منه بفعل الميل الحدي للإستهلاك إلى دخل لطرف آخر، والذي بدوره يحوله عن طريق ميله الحدي للإستهلاك إلى دخل لطرف آخر أيضا

¹ Mark Skousen: « The big three in economics », M.E Sharp edition, England, 2007, p159.

² b: الميل الحدي للإستهلاك ، m : الميل الحدي للإستيراد ، t : معدل الضريبة.

وهكذا تستمر السلسلة بالدوران حتى تتلاشى الزيادة الثانوية في الطلب الكلي نهائيا.



Source: Gregory Mankiw and Mark Taylor: « economics », Thomson learning edition, England, 2006, p 722.

3.1. مكانة سياسات جانب الطلب في السياسة الإقتصادية

تعتبر سياسات جانب الطلب الكينزية بمثابة سياسات تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي وبالتالي الحد من التقلبات الإقتصادية بعيدا عن وضعية التوازن، وعلى هذا الأساس يبرز هذا النوع من السياسات فعلا فقط في المدى القصير في حين أنه على المدى الطويل لا يؤدي سوى لارتفاع المستوى العام للأسعار لأنه لا يؤثر في المقدرة الإنتاجية للإقتصاد¹، وقد شهدت سياسات جانب الطلب صدى كبيرا وقبولا واسعا لدى صناع قرار السياسة الإقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك لسببين رئيسيين هما²:

_ حدة وطول استمرار التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير ساهمت في تأكيد ما جاء به "كينز" من أن اقتصاد السوق يتميز بعدم الإستقرار ومن ثم تواجهه في حالة اللاتوازن دون مستوى التشغيل الكامل؛ مما يعني ضرورة تدخل الدولة لإعادة تحقيق الإستقرار الإقتصادي،

¹ Agnès Bénassy-quéré et autres, op-cit, p50.

² Mark Skousen, op-cit, p163.

ـ مجيء الحرب العالمية الثانية بعد نشر "كينز" لمؤلفه الشهير، حيث سمحت بتوفر دلائل تجريبية قوية على صحة وواقعية سياسات جانب الطلب الكينزية. ورغم الانتقادات العديدة التي تعرضت لها سياسات جانب الطلب الكينزية خصوصا بعد أزمة الكساد التضخمي منتصف السبعينات من القرن العشرين، إلا أنها حافظت على مكانتها كأحد أهم أنواع السياسات الاقتصادية الداعمة لتحقيق النمو وفرص العمل، حيث ساهم "الكينزيون الجدد" في إعادة إحياء الفكر المالي الكينزي نهاية الثمانينات وفق مبادئ جديدة تدعم واقعيته في تفسير الظواهر الاقتصادية ولا تمس جوهره الأصلي القائم على أساس أن الطلب هو المحرك الفعلي للنشاط الاقتصادي.

حيث شهد الإقتصاد العالمي بعد التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لجوء العديد من الدول إلى إقرار العديد من سياسات جانب الطلب تتركز على الزيادة في الإنفاق العام، كان أبرزها ما أقرته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009 من خلال برنامج الإنعاش وإعادة الاستثمار بقيمة 787 مليار دولار تزايدت لتصل إلى ما قيمته 831 مليار دولار¹، إضافة إلى ما أقرته الدول الأوروبية سنة 2009 من خلال "مخطط الإنعاش الإقتصادي الأوروبي" بقيمة 169.5 مليار يورو²، حيث اعتبرت فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية بفترة إعادة إحياء الفكر الكينزي رغم ما قد تعرض له من انتقادات حادة فيما سبق.

2. سياسات جانب العرض

ساد ولا يزال اعتقاد لدى الكثير من الإقتصاديين بأن سياسات جانب الطلب الكينزية التي غلبت على السياسات الاقتصادية المطبقة خلال الفترة السابقة لأزمة الكساد التضخمي سنة 1973، ساهمت فيما تعرض له النشاط الإقتصادي آنذاك من : بطالة، تضخم، ضعف في الاستثمار وبالتالي انخفاض

¹ Congressional Budget Office, 2012 February report, p 3.

² Tobias Cwil and Volker Wieland: « Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area », university of Freiburg, 2009, p 5.

معدلات النمو الإقتصادي وتزايد ظاهرة "الإقتصاد الموازي"¹، إذ أنه ونتيجة للفشل الذي واجهه هذا النوع من السياسات الإقتصادية في التصدي لتداعيات هذه الأزمة غير المسبوقة²، فقد برز في الفكر الإقتصادي توجه جديد يخص سير السياسة الإقتصادية انبثق عن التحول نحو ما يسمى بـ"اقتصاديات جانب العرض".

وتعرف سياسات جانب العرض على أنها السياسات الإقتصادية التي تستهدف تحسين الناتج الممكن في الإقتصاد الذي يمثل الطاقة الإنتاجية القصوى، وذلك على خلاف سياسات جانب الطلب الكينزية التي تستهدف إبقاء الناتج الحقيقي الفعلي قريبا عند مستوى الناتج الممكن³، وعلى هذا الأساس ينظر لسياسات جانب الطلب الكينزية على أنها سياسات دعم للنمو على المدى القصير، في حين أنها على المدى الطويل تؤدي إلى بروز التضخم فقط، أما سياسات جانب العرض فإنه ينظر إليها على أنها سياسات دعم للنمو على المدى الطويل.

1.2. مبادئ اقتصاديات جانب العرض

اعتبرت "اقتصاديات جانب العرض" كخيار لـ"اقتصاديات جانب الطلب" الكينزية، حيث شهدت اهتماما كبيرا من قبل السياسيين، الإقتصاديين ورجال الإعلام منذ نوفمبر 1980 تاريخ الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، إذ تعود أولى الإسهامات في ظهورها إلى عضو الكونغرس الأمريكي "جاك كامب" الذي أعاد لفت الإنتباه إلى أهمية جانب "تحفيزات العملية الإنتاجية" منتصف السبعينات.

¹ E.C. Pasour: « Supply side economics: A return to basic principles? », Modern Age edition, Vol 26, N° 1, 1982.p57.

² لمزيد من التفاصيل حول عدم فعالية سياسات جانب الطلب الكينزية، انظر:

Steven Fazzari: « Why doubt the effectiveness of Keynesian fiscal policy? », journal of post Keynesian economics, Vol. 17, No. 2 (Winter, 1994-1995).

³ Agnès Bénassy-quéré et al : op-cit, p43.

وقد اعتبر أن ظهور "اقتصاديات جانب العرض" بمثابة إعادة إحياء لمبادئ الفكر الكلاسيكي وتجديد تأثيره في سير النشاط الاقتصادي، حيث كان كل من "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" و "جون ستيوارت ميل" قد أكدوا على مدى أهمية التحفيز على كل من: الإدخار، الإستثمار وتراكم رأس المال، والتي تؤدي إلى دعم الإنتاجية والنمو الاقتصادي¹، وارتكز الكلاسيك في ذلك على ما يسمى بـ"قانون ساي" الذي يشير إلى أن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، بمعنى أن كل عملية إنتاجية توفر دخولا بمقدار قيمة المنتجات يتم توجيهها كلية للإستهلاك، وأن أي خلل في الطلب لن يكون إلا مؤقتا وسرعان ما يتم تعديله تلقائيا عن طريق آلية السوق.

ويعتبر "قانون ساي" المنطلق الرئيسي لاقتصاديات جانب العرض، وهو الذي يشير إلى أن العملية الإنتاجية تأثر في مستوى الطلب من خلال ما تولده من دخل لعنصر العمل، أي أن عرض المنتجات يؤدي إلى خلق طلب في الاقتصاد على منتجات أخرى بما يكافئ قيمة المنتج المعروض، وانطلاقا من ذلك فقد ارتكزت سياسات جانب العرض على ضرورة أن تستهدف السياسة الاقتصادية تطوير جانب العرض كأساس لتحقيق الإزدهار في النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإنها تقوم بالمبادئ التالية:

1.1.2. خفض معدل الضريبة

أكد "آرثر لافر" على المبدأ الرئيسي لـ "اقتصاديات جانب العرض" والذي سبق وأن أبرزه "آدم سميث"، والذي يشير فيه إلى أن رفع معدلات الضريبة يؤدي إلى تزايد أنشطة الاقتصاد الموازي والأنشطة الاقتصادية القانونية ذات الإعفاء الضريبي، مما يدفع إلى انخفاض المداخل الضريبية والحد من النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإنه يؤكد على أن خفض معدلات الضريبة من شأنه تحفيز النمو الاقتصادي من جهة، ويؤدي إلى زيادة المداخل الضريبية من

¹ E.C. Pasour: op-cit, pp57, 58.

جهة أخرى نتيجة تزايد عدد المستثمرين والمنتجين الذين يرون في ذلك تحفيزا هاما للإستثمار والإنتاج.

وانطلاقا من ذلك فإن مؤيدي "اقتصاديات جانب العرض" يؤكدون على أن انخفاض معدلات الضريبة والذي يؤدي إلى نمو سريع في الناتج المحلي الحقيقي سوف يعمل على إزاحة أية ضغوط تضخمية، كما أن الحد من معدلات البطالة لن يستدعي تدخلا من طرف الدولة بحكم أن زيادة الناتج من شأنها امتصاص عرض الأفراد للعمل، وزيادة على ذلك فإنهم يؤكدون على أنه في حالة ما إذا نتج عن الإقتطاعات الضريبية عجز في الميزانية، فإن ذلك لن يساهم في الحد من رؤوس الأموال الموجهة للإستثمار بحكم أن ذلك العجز في الميزانية يعوض عن طريق الزيادة في الإدخار الخاص¹.

2.1.2. السعي نحو الحرية الإقتصادية والحد من القوانين والتشريعات المنظمة

للسوق

يرى مفكرو مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن تطور العملية الإنتاجية يتطلب بالضرورة الحد من تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي باعتبار أن القطاع العام يتميز في الغالب بغياب الرشادة وعدم الكفاءة في استخدام الموارد الإقتصادية، وبالمقابل العمل على تمتع القطاع الخاص بالحرية الكاملة في النشاط الإقتصادي التي تعمل على رفع المنافسة وبالتالي تدعيم الإبداع والتطور، كما يؤكدون على ضرورة إزالة القوانين والتشريعات التي تقيد من عمل آلية السوق باعتبار أنها بمثابة شكل من أشكال الضرائب، حيث ترفع من تكاليف عمليات الإستثمار والإنتاج ومن ثم تعمل على خفض معدلات النمو و فرص العمالة².

¹ Martin Feldstein: « supply side economics : old truths and new claims », national bureau of economic research, working paper N° 1792, 1986, pp4, 5.

² Raymond, J, K: « Understanding Supply-Side Economics: The Principles, the Policies, and the Future », 21st Century Small Business Policy Series, 2001, p4.

3.1.2. الحد من معدلات التضخم

يعتبر استقرار المستوى العام للأسعار من بين المفاهيم الأساسية في اقتصاديات جانب العرض، وذلك على اعتبار أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى التأثير سلباً على الإدخار وبالتالي انخفاض تراكم رأس المال وما ينتج عن ذلك من أثر سلبي على العملية الإنتاجية.

ويرى "مارتين فيلدشتاين" أن هذا الاتجاه الحديث في "سياسات جانب العرض" الذي يركز على خفض معدلات الضريبة يواجه نوعاً من الشكوك والانتقادات حول مدى واقعيته وفعاليتها في التأثير على النمو الاقتصادي والعمالة، بخلاف الاتجاه التقليدي الذي يركز في ذلك على عوامل ك: تراكم رأس المال المادي والفكري، التطور التكنولوجي، تحسين نوعية قوة العمل، تحرير الأطر التنظيمية وتطوير التحفيز الفردية، وهي كلها عوامل تؤدي بالأساس إلى تطوير إنتاجية الفرد العامل مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمالة، كما يؤكد أن الكثير من الاقتصاديين المعندين من قبل بأهمية هذه العوامل في دعم النمو الاقتصادي والعمالة كانوا "اقتصاديي جانب عرض" حتى قبل بروز هذا الاتجاه في الفكر الاقتصادي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات كفكر قائم في حد ذاته¹.

وعلى هذا الأساس فإن سياسات جانب العرض تتعدد من حيث شكلها وطبيعتها لكنها تصب في إطار واحد ينصب حول التأثير في العملية الإنتاجية بما يؤدي إلى انتقال إمكانيات الإنتاج لاقتصاد ما من مستوى معين إلى مستوى أعلى يتحقق بفعل ما ينتج عن هاته السياسات من: موارد متاحة بشكل أكبر وكفاءة أعلى في استخدام هذه الموارد، حيث تتمثل أهم سياسات جانب العرض انطلاقاً من ذلك في: السياسة الضريبية، السياسة الصناعية، سياسة الخصخصة،

¹ Ibid, p2.

سياسة تحرير التجارة، سياسة سعر الصرف، سياسة تطوير الأسواق المالية و سياسة تطوير البحث العلمي ودعم الابتكار.

2.2. مكانة سياسات جانب العرض في السياسة الاقتصادية

شهد فكر السياسة الاقتصادية تحولا رئيسيا بداية من ثمانينات القرن العشرين مع ظهور مؤيدي اقتصاديات جانب العرض، والذين أكدوا على أن سياسات جانب الطلب الكينزية ليست إلا سياسات تضخمية، وأن تدعيم العرض الكلي وتطويره هو السبيل لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وقد كان لأفكار اقتصاديي ومؤيدي اقتصاديات جانب العرض تأثيرا كبيرا في سياسات الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية مع مجيء الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان"¹، وفي المملكة البريطانية المتحدة مع مجيء رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر"²، لتبرز بذلك كبديل لسياسات جانب الطلب الكينزية التي قل توهجها إبان تلك الفترة نتيجة عجز مؤيديها آنذاك في التصدي للانتقادات الواقعية التي تعرض لها الفكر الكينزي من قبل مفكري كل من : المدرسة النقدية و مدرسة التوقعات الرشيدة خصوصا بعد أزمة الكساد التضخمي سنة 1973.

ويتضح النموذج الأبرز والأكثر نجاحا لسياسات جانب العرض في شكله المطبق على مستوى دول شرق آسيا، والتي تحولت إلى قوى اقتصادية ذات وزن وثقل اقتصادي كبير في الاقتصاد العالمي، إذ يرجع ذلك بالأساس إلى تركيزها على جانب العرض في تحقيق الإزدهار الاقتصادي، حيث اعتمدت

¹ سمي النهج الاقتصادي الذي أعقب انتخاب الرئيسي الأمريكي "ريغان" بـ"اقتصاديات ريغان"، ولمزيد من التفاصيل حوله انظر :

Olivier Jean Blanchard et al. : « Reaganomics », Economic Policy, Vol. 2, No. 5, The Conservative Revolution, 1987.

² لمزيد من التفاصيل حول طبيعة السياسة الاقتصادية التي أقرت في عهد "مارغريت تاتشر"، انظر : Kent, M. et al: « Mrs Thatcher's economic policies 1979-1987 », Economic Policy journal, Vol. 2, No, 1987.

بشكل رئيسي من جهة على الحد من القوانين والتشريعات التي تعرقل من نشاط القطاع الخاص في السوق و إزالة القيود على حركة التجارة وتحريرها، ومن جهة أخرى اعتمدت على سياسة تطوير رأس المال البشري وتشجيع البحث العلمي ومن ثم تطوير عمليات الإبداع والإبتكار وما لذلك من آثار إيجابية على النمو الإقتصادي.

رابعا: فعالية السياسة الإقتصادية في الجزائر: بين الواقع وضرورة تعديل المسار

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من القرن الـ20، والتي تعتبر نتاج انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، والتي وضعت الجزائر أمام حتمية اللجوء إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، هذه المساعدة جاءت في شكل برامج مقيدة بشروط تمس السياسة الإقتصادية وبفكر ذات صبغة نيوكلاسيكية استمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينات.

1. واقع السياسة الإقتصادية في الجزائر 2001-2012

تميزت الفترة 1995-2000 بتحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 3.2%، وهو معدل نمو متواضع قياسا بما تتوافر عليه الجزائر من موارد، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28.6%¹، وهو معدل جد مرتفع يعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي إبان تلك الفترة، وهذا ما دفع الجزائر بداية من سنة 2001 ونتيجة تحسن وضعيتها المالية جراء ارتفاع أسعار النفط إلى التوجه نحو سياسة دعم الطلب الكلي، من خلال إقرار ثلاثة برامج إنفاق عام ضخمة كما يوضحه الجدول 01.

¹ Union of Mediterranean Confederations of Enterprises: «the economic performance in the UMCE countries (1995-2000) », 2007, pp 19-24.

وتركزت برامج الإنفاق العام التي تم إقرارها في إطار سياسة دعم الطلب الكلي على تطوير البنية التحتية من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى، وذلك نتيجة التدهور الكبير الذي مس كلا الجانبين أثناء عشرية التسعينات سواء لظروف أمنية أو للظروف الاقتصادية الصعبة الناتجة عن التداعيات السلبية لأزمة النفط في الثمانينات.

الجدول 01: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2014

المحاور الكبرى						البرامج
/	/	دعم الإصلاحات	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	تنمية محلية وبشرية	أشغال كبرى وبنية قاعدية	مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 (525 مليار دج)*
		45,0	65,4	204,2	210,5	
/	تطوير تكنولوجيات الاتصال	تطوير الخدمة العمومية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير المنشآت الأساسية	تحسين ظروف المعيشة	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005 (4202,7 مليار دج)**
		203,9	337,2	1703,1	1908,5	
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	مكافحة البطالة	التنمية الاقتصادية	تحسين الخدمة العمومية	المنشآت الأساسية	التنمية البشرية	البرنامج الخامس 2014-2010 (20412 مليار دج)***
		1566	1666	6448	10122	

*CNES : « rapport sur la conjoncture économique et sociale », 2001,p123.

المصدر :

** البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوزارة الوزير الأول، ص 2.

*** بيان المياسة العامة للحكومة، بوزارة الوزير الأول، ص ص 85-88.

2. أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2012

كان لسياسة دعم الطلب الكلي المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 آثار متباينة، نبرز أهمها فيما تعلق بثلاثة مؤشرات رئيسية هي: النمو الإقتصادي، البطالة وحجم الواردات، حيث أن هاته المؤشرات الكمية تعكس مدى فعالية سياسة جانب الطلب على التأثير الإيجابي على الإقتصاد الجزائري.

1.2. النمو الاقتصادي

ساهمت سياسة دعم الطلب الكلي منذ سنة 2001 في ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي مقارنة بفترة التسعينات التي عرفت فيها الجزائر أوضاعا

اقتصادية واجتماعية صعبة، حيث قدر متوسط معدل النمو الحقيقي الإجمالي خلال الفترة 2001-2012 بـ 3.5%، وبالتحديد قدر متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات _ وهو الذي تستهدفه سياسة دعم الطلب الكلي بالأساس _ بـ 6% خلال الفترة 2001-2012، حيث كان مدعوما بالأساس بالنمو في كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بمتوسط معدل نمو قدر يقدر بـ 9.1% الذي استفاد من المخصصات المالية الكبيرة التي خصصت له، وقطاع الخدمات بمتوسط معدل نمو قدر بـ 8.5% مستفيدا في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق وسكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نظرا للتحسن النسبي في مستوى معيشة السكان وما تبعه من زيادة في الطلب.

أما القطاعات الإنتاجية فقد سجلت معدلات نمو متذبذبة تعكس إلى حد كبير عدم وجود تأثير إيجابي على النشاط الإقتصادي لسياسة دعم الطلب الكلي في المدى المتوسط والطويل، إذ سجل قطاع الزراعة متوسط معدل نمو قدر بـ 7% وهو معدل متراجع نسبيا قياسا بالإمكانيات الطبيعية والمناخية التي تتوفر عليها الجزائر، حيث تأثر سلبيا بتقلب الظروف المناخية وبشكل أكبر بعدم وجود سياسة ترتكز على دعم القطاع الفلاحي كأحد مقومات تحقيق التنمية الإقتصادية، مقابل متوسط معدل نمو في قطاع الصناعات العمومية قدر بـ 1.1- % ناتج بالأساس إلى تراجع دعم الدولة للقطاع الصناعي العمومي وعدم كفاءته وضعف قدرته التنافسية.

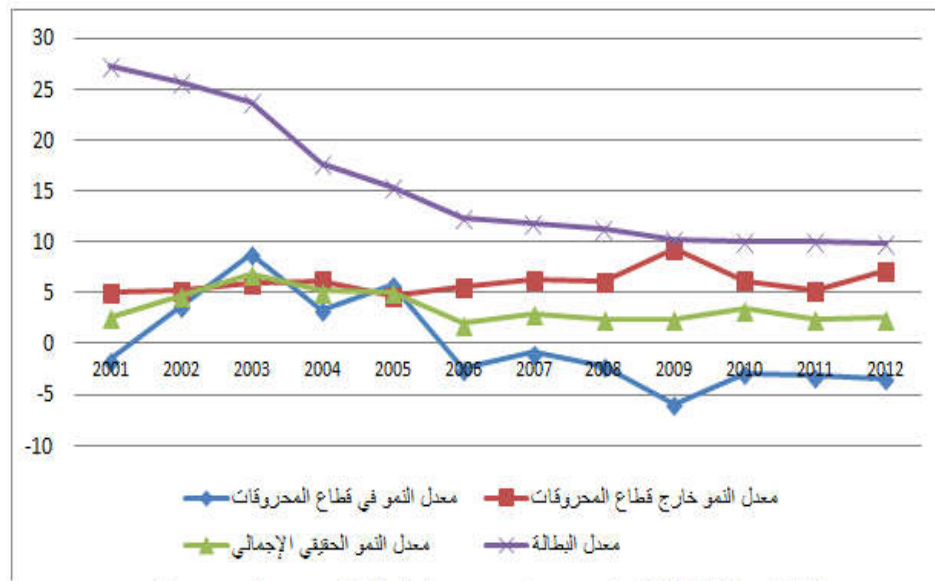
2.2. البطالة

ساهم التأثير الإيجابي النسبي لسياسة دعم الطلب الكلي في الجزائر على معدلات النمو الإقتصادي في الحد من معدل البطالة، بحيث انخفض من 27.3% سنة 2001 إلى 9.7% سنة 2012 نتيجة ارتفاع حجم العمالة بالخصوص على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية بما نسبته 130%

مستفيدا بذلك من ارتفاع المخصصات المالية الموجهة له، وكذا قطاع الخدمات الإدارية وغير الإدارية بما يقارب 28%.

لكن الجانب السلبي هو أن مناصب العمل التي ساهم في توفيرها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي تركزت بالخصوص في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية وهي قطاعات غير منتجة بصورة مباشرة، زيادة على كون الجزء الأكبر منها الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية هي مناصب عمل مؤقتة تزول بانتهاء الأشغال والمشاريع المقررة، وهو ما يبين أن الأثر الإيجابي لهذا المخطط لا يقتصر سوى على المدى القصير والمتوسط على أكثر تقدير.

الشكل 02: تطور معدل النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر



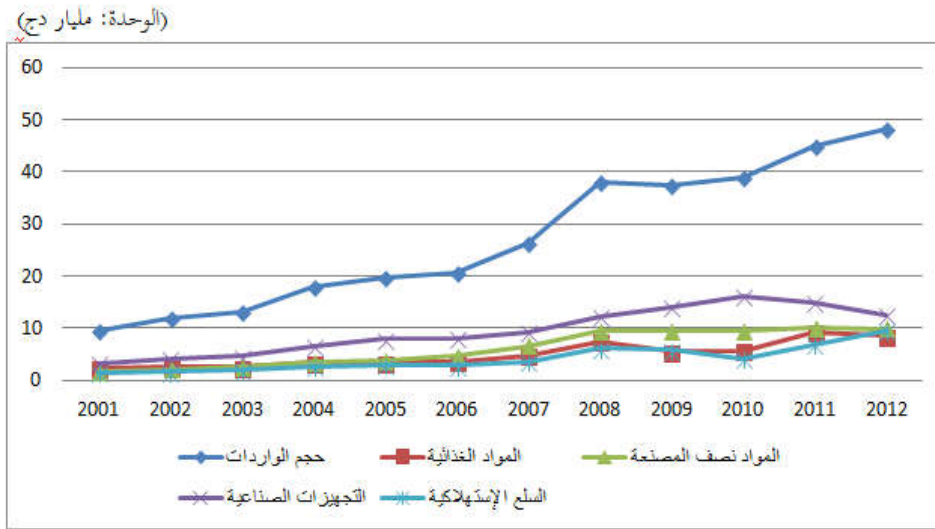
Source : banque d'Algérie, rapports annuel, 2005, 2009 et 2012

3.2. الواردات

إن أهمية مؤشر حجم الواردات في الدلالة على فعالية سياسة الطلب الكلي هو في تحديد مدى قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المتولد عن برامج الإنفاق العام المطبقة، ومن ثم الإشارة إلى مدى وجود إمكانية لارتفاع

في معدلات النمو والعمالة بشكل أكبر مما قد حقق أم لا، إذ نجد من خلال تتبع مسار تطور الواردات خلال الفترة 2001-2012 أن النسبة الكبيرة من الطلب الذي تولد عن برامج الإنفاق العام المطبقة تمت تلبية عن طريق الإستيراد بدل تلبية من قبل الجهاز الإنتاجي المحلي، وهو ما يعتبر أمرا سلبيا باعتبار أن الواردات تمثل تسريا من الناتج المحلي تحد من النمو والعمالة المحققة، حيث شهدت واردات الجزائر نموا متضاعفا ومتواصلا تجاوز 450% على طول الفترة 2001-2012 كما يوضحه الشكل 03، إذ تركز الإرتفاع في الواردات بالخصوص في: المواد الغذائية بـ 270%، السلع نصف المصنعة بـ 470%، التجهيزات الصناعية بـ 410% و السلع الاستهلاكية بـ 250%.

الشكل 03: تطور حجم الواردات الجزائرية



Source : banque d'Algérie, rapports annuel, 2005, 2009 et 2012.

وزيادة على ما نتج عن التوسع في دعم الطلب الكلي على المؤشرات السابقة الذكر، فإن الصورة الكاملة لتأثير هذه السياسة تكتمل من خلال توضيح ما نتج عنها من تأثيرات على طبيعة وظروف سير النشاط الإقتصادي كما يلي:

- _ غياب الرشادة في الإنفاق وذلك حسب البنك الدولي نتيجة: سوء عملية تحليل التكاليف، محدودية الإستراتيجيات القطاعية المتبعة في تنفيذ البرامج وضعف الدراسات التقنية للمشروعات¹؛
- _ غياب جهاز انتاجي من وكفاء يفسر الإرتفاع الكبير في حجم الواردات منذ سنة 2001 بأكثر من 450%؛
- _ غياب المنافسة في النشاط الإقتصادي بفعل سيطرة القطاع العام وعدم وجود مناخ أعمال محفز.

3. تحديات إعداد السياسة الإقتصادية في الجزائر

إنه لمن الواضح أن صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر يصطدمون بالعديد من التحديات في سبيل وضع سياسة اقتصادية فعالة تبرز أهمها فيما يلي:

3.1. الضغوطات الإجتماعية: من المتعارف عليه في الأدبيات الإقتصادية أن السياسة الإقتصادية يتوجب أن توضع بناء على أهداف اقتصادية وليس بناء على أهداف إجتماعية، لكن الظروف الإجتماعية في الجزائر التي تعود خلفيتها للفترة الصعبة في الجزائر خلال التسعينات، تلعب دورا كبيرا في تغلب السياسة المالية التوسعية على طبيعة السياسة الإقتصادية المطبقة بغض النظر عن فعاليتها أو مدى وجود بدائل لها أكثر فعالية.

3.2. ضعف القطاع الخاص: يتميز الإقتصاد الجزائري بضعف مكانة القطاع الخاص فيه، وهو الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري مرتبطا بشكل أكبر بوجود الدولة في النشاط الإقتصادي، وبالتالي فإن هذا يحد من الخيارات أمام صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر بما يمكن من التأثير إيجابا على النشاط الإقتصادي.

¹ World Bank: « Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment», report n° 36270, Vol 1, 2007, pp 5-7.

3.3. غياب سوق مالي: إن ضعف أداء القطاع المالي وعلى الخصوص غياب سوق مالي متطور يحد من قدرة الدولة على استعمال السياسة النقدية في التأثير إيجابا على النشاط الإقتصادي، ومن ثم فإنه يضع صانعي القرار أمام حتمية التقيد بالسياسة المالية بما يزيد من الأعباء على الدولة وعلى النشاط الإقتصادي، وهذا ما يفسر تعاظم دور القطاع العام في الحياة الإقتصادية بالجزائر.

3.4. الإنفتاح والتحرير: تعتبر قضية اشتداد المنافسة في النشاط الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية من القضايا الرئيسية التي تأثر على فعالية السياسة الإقتصادية في الجزائر، إذ أنه ورغم عدم اندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي من الناحية المالية، إلا أن اندماجه النسبي من الناحية التجارية من خلال اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي له تأثير كبير على المؤسسات الإقتصادية المحلية باعتبار ضعف قدرتها التنافسية، وهو ما يفسر لجوء الجزائر إلى تأجيل رفع التفكيك الجمركي مع الإتحاد الأوروبي إلى غاية سنة 2020.

4. إطار مقترح لتفعيل أداء السياسة الإقتصادية في الجزائر

بالنظر إلى النتائج المترتبة عن سياسة جانب الطلب الكلي المطبقة منذ سنة 2001 من جهة، ولطبيعة التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري من جهة أخرى، فإنه من الواضح أن الإستمرار في دعم الطلب الكلي في الإقتصاد الجزائري لن يزيد إلا من حجم الواردات ومن ثم ضعف تأثيرات ذلك على النمو الإقتصادي والبطالة مقارنة بالمبالغ المنفقة، وبالتالي فإن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى هي مشكلة في جانب العرض أكثر منها مشكلة في جانب الطلب، وعلى هذا الأساس فإنه من مصلحة الإقتصاد الجزائري أن تتحول السياسة الإقتصادية للتركيز على جانب العرض، مع التراجع التدريجي للدولة من النشاط الإقتصادي وفسح المجال للقطاع الخاص تجنباً لأيّة صدمات سلبية،

تكون ناتجة سواء بسبب انسحاب الدولة كلية من النشاط الإقتصادي، أو بسبب الانفتاح الإقتصادي وعدم القدرة على المنافسة.

وعليه فإن مستقبل السياسة الإقتصادية في الجزائر يجب أن يركز على جملة من المحاور التي تستهدف أساسا التأثير إيجابا في هيكل الإقتصاد الوطني ومن ثم التأسيس لقاعدة حقيقية للنمو الإقتصادي في المدى الطويل، تبرز فيما يلي:

1.4. تحسين تشريعات سوق العمل: إن تشريعات سوق العمل المرنة تساهم في دعم خلق المشاريع وتطور إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دعم النمو الإقتصادي وخلق مناصب العمل. حيث أن الهدف الرئيسي لتشريعات سوق العمل ومؤسساته هو ضمان خلق توازن ما بين ضمان حقوق العاملين من جهة والمرونة في سوق العمل من حيث تسهيل مناخ تطور المؤسسات الإقتصادية ومن ثم توفير مناصب عمل منتجة. فقانون العمل يحمي العمال من المعاملة التعسفية مع معالجة إخفاقات سوق العمل لتحقيق نتائج فعالة وعادلة، مثل عدم كفاية المعلومات واحتمال وجود تمييز ضد الفئات الضعيفة والتأمين غير المكتمل للعمال ضد مخاطر فقدان وظائفهم.

وقد أشار المنتدى الإقتصادي العالمي في تقريره السنوي لسنة 2012 أن سوق العمل في الجزائر يتميز بكفاءة ضعيفة جدا ساهمت في تزايد معدل البطالة خصوصا ما بين الشباب وكذا ضعف الإنتاجية مقارنة بدول أخرى مشابهة، حيث أن تصنيفه في المرتبة 144 عالميا راجع إلى الاختلالات المتعلقة ب: هجرة الأدمغة، ضعف الإعتماد على الإدارة المحترفة، ضعف الإنتاجية وعدم ارتباط الأجور بها، تعقد وعدم وضوح ممارسات التوظيف وإنهاء العمل، ضعف المرونة في تحديد الأجور، زيادة على عدم وضوح حقوق ومسؤوليات طرفي سوق العمل (طالب العمل وعارض العمل)¹، وهو ما يفسر

¹ World Economic Forum: « competitiveness report », 2012, p 89.

إلى حد كبير التأثير النسبي المحدود لسياسة جانب الطلب على العمالة في القطاعات المنتجة.

2.4. تطوير سوق السلع والخدمات: إن تطور الجهاز الإنتاجي من حيث الكفاءة والمرونة يتطلب أن يتميز سوق السلع والخدمات بالمرونة والمنافسة وعدم التقييد من ناحية القوانين والتشريعات المنظمة له، حيث أن الإقتصاد الجزائري يتميز بضعف المنافسة والإنتاجية بسبب طغيان القطاع العام على النشاط الإقتصادي، إضافة إلى عديد القيود المفروضة على المستثمرين في الإقتصاد الجزائري خصوصا الأجانب مما يحول دون تنفيذ مشروعاتهم الإستثمارية وذلك بعد الشروع في تطبيق قاعدة 49/51 سنة 2009، وكذا للإجراءات البيروقراطية التي تعترض المستثمرين عموما من بداية تنفيذ المشروع حتى تصفيته والتي تعتبر سببا رئيسيا في نفور المستثمرين¹، حيث انعكس ذلك من خلال تقرير سهولة أداء الأعمال لسنة 2014 الصادر عن البنك العالمي الذي صنف الجزائر في المرتبة 153 عالميا.

وزيادة على ذلك فإن القطاع الخاص يواجه عائقا كبيرا فيما تعلق بعملية التمويل، حيث يعاني النظام المالي في الجزائر من حالة انغلاق سواء من ناحية السوق المالي غير النشط تماما والذي لا يضم إلا 4 مؤسسات مدرجة فيه بما يعكس الصورة القاتمة لنشاط مؤسسات القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري، أو من ناحية القطاع المصرفي الذي يتميز بضعف حجم القروض الموجهة لقطاع خارج المحروقات التي تقدر بـ 48% من إجمالي القروض الممنوحة، وكذا ضعف معدل الكثافة المصرفية الوطني بما يعادل وكالة واحدة لـ 25700 فرد، وبالتالي فإن أداء القطاع المالي في الجزائر يبقى ضعيفا للغاية وهو ما

¹ Amina lahreche et al: « Algeria; selected issues paper », International Monetary Fund, country report No. 13/48, 2013, p 10.

يبرز ضرورة الإسراع في تطبيق إصلاحات تساهم في انبعاث دوره الرئيسي كمحرك للنشاط الإقتصادي المحلي¹.

3.4. تحسين الإطار المؤسسي وأداء الحوكمة: تحتاج الجزائر في إطار تفعيل سياستها الإقتصادية لتحسين الإطار المؤسسي الذي يحكم سير النشاط الإقتصادي سواء في شكل قوانين وتشريعات أو في شكل مؤسسات وهيئات، وكذا تحسين أداء الحوكمة بما يضمن فعالية أكبر لما تتخذه من قرارات وإجراءات ويؤدي للتوصل إلى تخصيص أمثل للموارد في الإقتصاد². إذ يرتبط ذلك أساسا بمدى وجود فعالية لدى الهيئة التنفيذية لتوفير المناخ المناسب لتطور القطاع الخاص والتخصيص الأمثل للموارد، وكذا وجود استقرار سياسي على المدى المتوسط يعمل على تحسين توقعات الأعوان الإقتصاديين لآفاق النشاط الإقتصادي، فالجزائر وحسب تقرير أداء الحوكمة العالمي لسنة 2012 سجلت أداء متدهورا خصوصا فيما تعلق بمؤشرات: فعالية الحكومة ونوعية الضبط القانوني، المسائلة والإستقرار السياسي، وهو ما يعتبر من الآثار السلبية على التي تحد من تطور النشاط الإقتصادي بالجزائر في المدى الطويل.

نتائج الدراسة:

ساهمت هذه الدراسة في التوصل إلى جملة من النتائج التي تعتبر بمثابة توصيات لصناع قرار السياسة الإقتصادية بالجزائر في سبيل بناء وإعداد سياسة إقتصادية ناجحة، تبرز كما يلي:

_ نجاح السياسة الإقتصادية في أي دولة هو دالة في عديد المتغيرات التي يختلف تأثيرها من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى؛ حيث أن صناع قرار السياسة الإقتصادية يواجهون العديد من القيود وجب أخذها بعين الإعتبار تحد من اختياراتهم وتصبح من بناء السياسة الإقتصادية في شكل توليفة جامعة

¹ Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2011, pp 15-25.

² Amina lahreche et al: op-cit, p 8.

للقرارات الاقتصادية تحدد الإطار المتكامل لرؤية الدولة لكيفية تسيير النشاط الاقتصادي.

_ إعداد السياسة الاقتصادية يتوجب أن يكون من منطلق اقتصادي بحت وليس من منطلق اجتماعي؛ حيث أن المنطلق الاقتصادي يتوجب أن يكون الأساس في بناء قرارات السياسة الاقتصادية باعتباره الطريق الوحيد لبناء سليم للإقتصاد، في حين أن المنطلق الاجتماعي ورغم ما قد يوفره من آثار إيجابية على الصعيد الاجتماعي، إلا أن آثاره السلبية على الجانب الاقتصادي تتجاوز آثاره الإيجابية باعتبار أنه يؤسس لإقرار قرارات اقتصادية لا تعكس الواقع الاقتصادي بقدر ما تعكس الواقع الاجتماعي ومن ثم يبرز عدم واقعية السياسة الاقتصادية.

_ إن سياسات جانب الطلب فعالة في المدى القصير فحسب ولا يمكن تطبيقها إلا لضرورة التعافي السريع من حالات الإنكماش وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تدخل الدولة للرفع من الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق العام لا يمكن أن تستمر نتائجها في المدى الطويل نظرا لتأثيره فقط على الناتج الفعلي دون التأثير في المقدرة الإنتاجية للإقتصاد المحلي، في حين أن سياسات جانب العرض هي السياسات التي تستهدف التأثير في هيكل الإقتصاد المحلي وبالتالي التأثير في المقدرة الإنتاجية له، وعلى هذا الأساس فإنها السياسات الأمثل لتحقيق الإزدهار الاقتصادي للمدى الطويل ومن ثم التأسيس لاقتصاد حقيقي قائم على خلق الثروة.

_ سياسة جانب الطلب الكلي المطبقة في الجزائر منذ سنة 2001 كانت ضرورية في سنواتها الأولى باعتبارها كانت الأنسب للخروج من الأزمة الاقتصادية التي عاشها الإقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات، لكن استمرار تطبيق هذه السياسة لأكثر من عشرية مقابل إهمال جانب العرض كان له الأثر السلبي الكبير على فعاليتها.

__ مشكلة الإقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكثر من كونها مشكلة نقص في جانب الطلب، ومن ثم فالسياسة الإقتصادية الفعالة يتوجب عليها التركيز أكثر على تطوير جانب العرض من خلال ثلاثة محاور تعتبر رئيسية في خلق ديناميكية تطور للإقتصاد الجزائري وهي: تحسين تشريعات سوق العمل، تطوير سوق السلع والخدمات وتحسين الإطار المؤسسي وأداء الحوكمة.

قائمة المراجع:

1. سلوي علي سليمان: "السياسة الإقتصادية"، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.
2. Agnès Bénassy-quéré et autres : « politique économique », édition de Boeck université, Belgique, 2004.
3. Amina lahreche et al: « Algeria; selected issues paper », International Monetary Fund, country report No. 13/48, 2013.
4. Banque d'Algérie: « rapport annuel », 2005, 2009 et 2011.
5. Christian Aubin et Jacques Leonard : « politiques économiques », librairie Vuibert, France, 2003.
6. Congressional Budget Office, 2012 February report, p 3.
7. E.C. Pasour: « Supply side economics: A return to basic principles? », Modern Age edition, Vol 26, N° 1, 1982.
8. Finn E. Kydland and Edward C. Prescott: «Rules rather discretion: the inconsistency of optimal plans», the journal of political economy, Vol 85, Issue 3, June 1977.
9. Gérard Duthil et William Marois : « politiques économiques », edition ellipses, France, 1997.
10. Gregory Mankiw : «Macroéconomie», 3eme édition, De Boeck édition, Belgique, 2003.
11. Kent, M. et al: « Mrs Thatcher's economic policies 1979-1987 », Economic Policy journal, Vol. 2, No. 5, 1987.
12. Mark Skousen: « The big three in economics », M.E Sharp edition, England, 2007.
13. Martin Feldstein: « supply side economics: old truths and new claims », national bureau of economic research, working paper N° 1792, 1986.
14. Mervyn King et al: « uncertainty in macroeconomic policy making », The Royal Society Conference on "Handling Uncertainty in Science", 22 March 2010, London.

15. Milton Fridman: « the role of monetary policy », The American Economic Review, Vol. 58, No. 1. (Mar., 1968).
16. Olivier Jean Blanchard et al : « Reaganomics », Economic Policy, Vol. 2, No. 5, The Conservative Revolution, 1987.
17. Raymond, J, K: « Understanding Supply-Side Economics: The Principles, the Policies, and the Future », 21st Century Small Business Policy Series, 2001.
18. Scott R.Baker et al: « measuring economic policy uncertainty », University of Chicago Booth School of Business, 2011.
19. Steven Fazzari: « Why doubt the effectiveness of Keynesian fiscal policy? », journal of post Keynesian economics, Vol. 17, No. 2 (Winter, 1994-1995).
20. Tobias Cwil and Volker Wieland: « Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area », university of Freiburg, 2009, p 5.
21. Union of Mediterranean Confederations of Enterprises: «the economic performance in the UMCE countries (1995-2000) », 2007.
22. World Bank: « Public Expenditure Review: Assuring High Quality Public Investment », report n° 36270, Vol 1, 2007.
23. World Economic Forum: « competitiveness report », 2012.